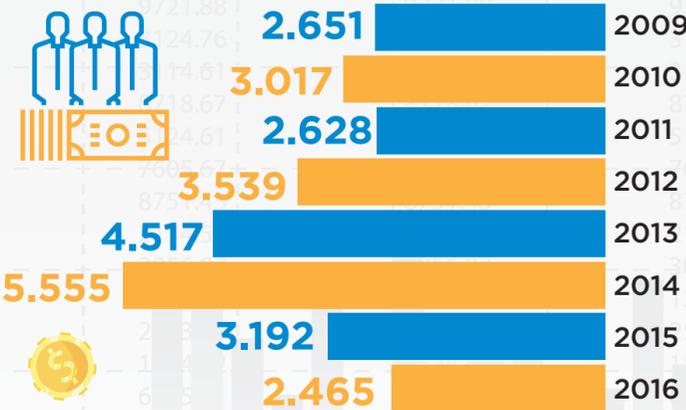


تنشيط صناديق ضرورة لإنعاش أسواق

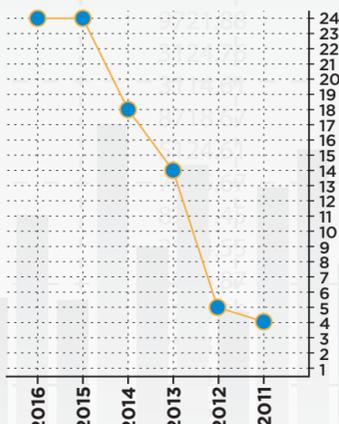
الإمارات تشجع تأسيس وترويج الصناديق

تعمل الجهات المعنية والرقابية على تشجيع تأسيس وترويج المزيد من صناديق الاستثمار في الإمارات لتصبح الدولة بوابة لهذا الصناعة الهامة في المنطقة، إضافة إلى تسهيل تطبيق اتفاقيات «باس بورتينج» مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول المتقدمة، فضلاً عن زيادة نسبة الاستثمار المؤسسي في الأسواق، بما يعكس إيجاباً على الأسواق ويؤدي إلى زيادة أحجام الاستثمارات والسبولة.

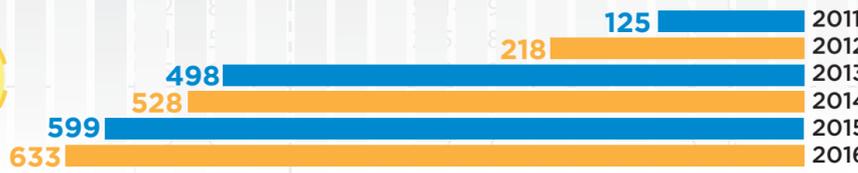
أصول الصناديق المحلية المدارة (بالمليار الدرهم)



تطور عدد الصناديق المحلية



عدد الصناديق الأجنبية وفقاً لعام تسجيلها لدى الهيئة



المشاركة المؤسسية تقلل التقلبات في حركة التداول

الصناديق مطالبة بتوفير المزيد من الخيارات للمستثمرين

أكثر من شركة متنوعة.

تحقيق رامي سميج

أكد خبراء ماليون أهمية تنشيط دور صناديق الاستثمار في إنعاش تداولات أسواق الأسهم المحلية وتحقيق قفزات نوعية في مستوى تدفقات السيولة لا سيما أن الأسهم الإماراتية تتداول عند مستويات سعرية جاذبة ما يجعلها فرصة جيدة للاستثمار المؤسسي من قبل الصناديق والمحافظ الاستثمارية الأجنبية والمحلية. وأفاد الخبراء، الذين استطلعت «البيان الاقتصادي» آراءهم، بأن غياب حجم مشاركة الصناديق والاستثمار المؤسسي يؤثر كثيراً على تطور الأسواق وإعطائها مزيداً من العمق والنضج، في وقت تصل فيه مشاركة الصناديق في الأسواق العالمية إلى أكثر من 85%. وأشاروا إلى أن الغالبية العظمى من المستثمرين الأفراد تخلوا عن الاستثمار عبر صناديق الاستثمار بعد تكبدهم خسائر كبيرة في وقت الأزمة المالية العالمية وما بعدها، وأصبحوا يستثمرون بأنفسهم وهو ما يعطي الأسواق الطابع المضاربي، لاسيما أن هؤلاء المستثمرين لا يستندون في قراراتهم الاستثمارية إلى المعلومات ويتأثرون كثيراً بالإشاعات في الوقت الذي يأملون تحقيق أرباح مضاعفة في فترات زمنية قصيرة.

ووفق إحصاءات رسمية، وصل عدد الصناديق المحلية المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع إلى نحو 24 صندوقاً بإجمالي أصول تجاوز 2,4 مليار درهم، بينما بلغ عدد الصناديق الأجنبية الصادر موافقات من الهيئة بترويجها 635 صندوقاً يتم ترويجها من خلال 24 مروجاً محلياً.

وتعتمد صناديق الاستثمار في تمويلها على مجموعة من المساهمين الذين يتاجرون في ممتلكات متنوعة، ويجب أن تُدار هذه الصناديق بطريقة احترافية، حيث تعتمد على وجود خبراء ماليين؛ لاستثمار الأموال الخاصة في الأفراد ضمن

إدارة المحافظ



محمد الأعصر

أفاد محمد الأعصر، مدير إدارة البحوث لدى شركة «أمان» للخدمات المالية، بأن صناديق المؤشرات تعد أداة هامة للمستثمرين في إدارة محافظهم المالية، إذ تمنحهم فرص تغطية أسواق كاملة في دول مختلفة أو قطاعات شتى بتكلفة أقل من وسائل الاستثمار الأخرى.

وذكر أن الاستثمار في تلك النوعية من الصناديق يؤدي إلى توسيع قاعد السوق وإعطاء مرونة أكبر للمستثمرين الأجانب للاختيار في توزيع استثماراتهم على قنوات السوق وقطاعاتها. ولفت إلى أن حجم المخاطرة في مثل هذه الصناديق يعد منخفضاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مثل الأسهم وغيرها من الأدوات. وأوضح الأعصر أن تنوع أصول صناديق المؤشر المتداولة يسهم في خفض التكلفة على المستثمر، من خلال الاستثمار في مجموعة من الشركات المتميزة بسعر وحدة استثمارية واحدة لا يحتاج إلى مبلغ كبير من رأس المال، كما تتميز هذه الصناديق بانخفاض تكاليفها الإدارية مقارنة مع التكاليف الإدارية لصناديق الاستثمار التقليدية، التي تتراوح ما بين 1% إلى 3%.

مخاطر أقل



عمرو حسين

قال المحلل المالي عمرو حسين: إن صناديق المؤشرات المتداولة في الإمارات تعد خطوة جيدة في إطار جذب متعاملين جدد من الأفراد والمؤسسات، ما يرفع من قيمة التداولات ويسهم في التقليل من التذبذبات في الأسواق.

وأكد حسين أن صناديق المؤشرات المتداولة أثبتت نجاحها في أسواق أخرى على مدار السنوات الماضية، إذ تعتبر وسيلة سهلة وبسيطة لتنويع الاستثمارات والمخاطر للمستثمرين.

وأضاف: إن صناديق المؤشرات تعد أيضاً وسيلة مهمة للمؤسسات والأفراد للاستفادة من فرص الاستثمار الموجودة في الأسواق بتكاليف ومخاطرة أقل، مشيراً إلى أن الأسواق بصفة عامة هي المستفيد الأول من طرح أي أدوات جديدة سواء على صعيد آليات التداول أو صناديق الاستثمار.

وأوضح أن صناديق المؤشرات تعد بمثابة نقلة نوعية في الأسواق الإماراتية بما يساعدها على زيادة تواجدها على خريطة استثمار المؤسسات المالية الخاصة الأجنبية.



إباد عارف



محمد الحاج

صناديق المؤشرات

ظهرت صناديق المؤشرات منذ عقدين تقريباً وارتفع عددها في العالم إلى ما يزيد عن 3600 صندوقاً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وتنتشر في 61 دولة وتشير التقديرات إلى ارتفاع حجم الاستثمارات بها إلى ما يزيد عن 2,5 تريليون دولار.

وتتوقع شركة «برايس ووترهاوس كوبرز»، إن يتضاعف حجم سوق صناديق المؤشرات على مدار السنوات الخمس المقبلة إلى 7 تريليونات دولار، ما سيؤدي جده التنافس عبر قطاع الاستثمار، مشيرة إلى أن أصول صناديق المؤشرات تحت الإدارة عالمياً قد تصل إلى 8,2 تريليون دولار بنهاية 2021 إذا ظلت الظروف في السوق مواتية.

الجيوستراتيجية التي تشهدها المنطقة والعالم كانت سبباً رئيسياً وراء تراجع وتيرة استثماراتهم في الآونة الأخيرة، متوقعاً زيادة كبيرة في إقبال الصناديق الأجنبية على الأسواق الإماراتية خلال العام الحالي مع حصولها على تقييمات جيدة إضافة إلى التوقعات

النمو» وكثرة الاكتتابات العامة والطروحات الأولية. وقال محمد الحاج محلل الاستراتيجية الكلية لقطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس، إن هناك إقبالاً كبيراً من الصناديق الأجنبية والعربية على الاستثمار في الأسهم الإماراتية غير أن التوترات

وقال أكبر ناكفي، المدير التنفيذي ورئيس قسم إدارة الأصول في شركة الماسة كابيتال، إن صناديق الاستثمار تلعب دوراً حيوياً في السوق الإماراتية، مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة زيادة دورها لكي تصبح أكثر تأثيراً لاسيما أن المشاركة المؤسسية أمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا للأسواق المحلية أن تصبح متطورة وأكثر مرونة.

وأضاف: إن المشاركة المؤسسية الكبرى في سوق الأسهم تؤدي إلى تقليل التقلبات، ودفع حركة السوق استناداً إلى التحليل الأساسي والفني بدلاً من الميول والعاطفة، مؤكداً أنه ينبغي على المؤسسات نفسها أن تتطور أيضاً في حال رغبتها بأن تكون قوة مهيمنة على السوق. وتابع: ينبغي على الصناديق توفير المزيد من الخيارات واتباع أساليب أكثر تطوراً لزيادة السيولة عبر صانع السوق، وتأسيس قاعدة قوية لنشاط مستثمرين على المدى الطويل بناء على أساسيات حقيقية وليس مجرد مضاربين.

وبيّن ناكفي أن نمو صناعة الصناديق يرتبط ارتباطاً مباشراً بأداء السوق، ومع انخفاض زخم التداولات، لم تكن أسواق الأسهم فئة أصول مثالية بالنسبة لمحافظ الصناديق الإقليمية، وبالتالي لم يكن هناك حافز للبنوك لتلبية هذا الطلب بالذات. ويرى ناكفي أنه على الرغم من هدوء تداولات الكثير من الصناديق لكن لا يزال هناك مديرو صناديق متطورون لديهم طلب متزايد من الاستثمارات لا سيما مع امتلاكهم قاعدة كبيرة من المستثمرين حيث يتبعون استراتيجية فريدة من نوعها لاقتناص الفرص المتاحة في السوق، مبيناً أن هناك عدة عوامل تجعل الأسواق أكثر جاذبية أمام الصناديق ومنها «القيمة الحقيقية للشركات» و«معدلات

«ناسداك دبي» تنتظر المزيد من إدراجات صناديق ائتمان الاستثمار العقاري

دبي البيان

المالية وتُعرف عالمياً بمصطلح «ريت أو ريتس».

وأضاف الزعبي أن هذه النوعية من الصناديق تهدف إلى تسهيل الاستثمار في قطاع العقارات المطورة والجاهزة للاستخدام التي تدر دخلاً دورياً وتأجيرياً، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن تلك الصناديق تتميز بانخفاض تكلفة الاستثمار فيها مقارنة بصناديق الاستثمار العقارية الأخرى.

وأشار الزعبي إلى أن صندوق «الإمارات دبي الوطني ريت»، الذي أدرج مؤخراً في ناسداك دبي، تأسس بهدف توليد الدخل من الأرباح الموزعة بانتظام للمستثمرين والمستمد من دخل العقارات الاستثمارية في صورة الإيجار عادة، مع توفير فرصة

تنتظر ناسداك دبي، مزيداً من إدراجات صناديق ائتمان الاستثمار العقاري، بعدما شهدت العام الماضي إدراج وحيد بعد أن طرح بنك «الإمارات دبي الوطني»، أكبر مصرف في دبي، أسهم في شركة «الإمارات دبي الوطني ريت»، وهي صندوق ائتمان للاستثمار العقاري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقال المحلل المالي مالك الزعبي، إن صناديق الاستثمار العقارية المتداولة، تسهم في توفير منتجات استثمارية متطورة ومتنوعة أمام جمهور المستثمرين، لا سيما أنها صناديق متاحة للجمهور ويتم تداول وحداتها في السوق

إضافة لزيادة رأس مال الأصول الأساسية ورفع قيمة الأسهم.

وتعد شركة الإمارات دبي الوطني ريت، صندوق هدية / ائتمان للاستثمار العقاري وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر في الأساس في العقارات المدرة للدخل في الإمارات على وجه الخصوص. ويخضع صندوق الإمارات دبي الوطني ريت لإدارة شركة الإمارات الوطني لإدارة الأصول، حيث بلغت قيمة الأصول الخاضعة لإدارته نحو 4,2 مليارات دولار في 31 مارس 2017، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الإمارات دبي الوطني، ويقع مقرها في مركز دبي المالي العالمي وتخضع لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية.



